

الأمن الغذائي العربي
ودور القطاع الزراعي في تحقيقه

الأسباب

النتائج

الحلول المقترحة

أصبح الغذاء الهاجس الأساس و الهم الأول للشعوب .. تعمل على تأمينه لسد احتياجاتها من جهة وتخشى من نقصه ، وما يؤدي إليه من مساس بأمنها و انتقاص من كرامتها ، وتقييد لحرياتها ، وسيطرة على مقدراتها .

وفي الوقت ذاته تعمل الاحتكارات الامبريالية على أحكام سيطرتها على مصادر الغذاء في العالم لانه الطريق الأكثر جدوى بالنسبة لها ، الذي يؤدي حتما الى إملاء إرادتها الشريرة على الشعوب ..

ولقد عانى شعبنا العربي ، مثله مثل أغلب شعوب العالم ، من هذا الهم و ذلك الهاجس منذ أواخر الخمسينيات و حتى اليوم بل إن الفجوة الغذائية في وطننا العربي بدأت تزداد اتساعا لعوامل وأسباب شتى .

القطاع الزراعي ودوره في الأمن الغذائي :

يلعب القطاع الزراعي دوراً مهما في دعم الصادرات ، و ميزان المدفوعات للعديد من الدول العربية ، وذلك على الرغم من انخفاض نسبة الصادرات الزراعية قياسا إلى إجمالي الصادرات على المستوى العربي التي تقول الإحصاءات المتوفرة أنها بلغت في العام ١٩٨٥ حوالي٧٤ر٤٪ وهي مرتفعة قياسا إلى العام ١٩٨٣م حيث بلغت النسبة ٢٥ر٣٪ والى عام ١٩٨٢م والتي كانت لا تتجاوز ٢٨ر٢٪ و إذا استثنينا الصادرات النفطية لبعض الدول العربية فان الصادرات الزراعية تمثل نسبة كبيرة و لايستهان بها نسبة إلى إجمالي الصادرات ويتضح ذلك إذا عرفنا أنها تمثل ٠١ر٩٧٪ من صادرات السودان مثلا و ٦ر٦١٪ من صادرات موريتانيا و٧ر٤٥٪ من صادرات اليمن الديمقراطية ، و٧ر٤٢٪ من صادرات الأردن و ٣ر٢٧٪ من صادرات سورية على سبيل المثال لا الحصر ..

أما إذا نظرنا إلى الواردات الزراعية فإننا نكتشف أنها تمثل في المتوسط حوالي ٢٣ر٢٢٪ من إجمالي الواردات الكلية في الوطن العربي ففي حين تتراوح بين ٨ر٤٢٪ في جمهورية مصر العربية و بين ٥ر٨٪ في البحرين .

أما نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات التي من جنسها فإنها تمثل نسبة ٩ر٢٠٪ في المتوسط وفق إحصاءات عام ١٩٨٥م وهي مرتفعة من ٥ر١٦٪ عن عام ١٩٨٣م.

وتشكل الموارد الطبيعية العصب الأساس للمناشط الاقتصادية الزراعية العربية وهي تهدف بطبيعة الحال إلى تحسين مستوى حياة الجماهير، وتعمل على تأمين متطلباتها المعاشية و ذلك يتحقق عندما يتم استثمار هذه الموارد بالشكل الأمثل الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة إنتاج الغذاء .

وتؤكد الدراسات الإحصائية أن المنطقة العربية تحفل بموارد طبيعية أرضية كبيرة سواء كانت هذه الموارد مائية أو مناخية ، وهي قادرة وفق هذه الإحصاءات على الوفاء باحتياجات الوطن العربي من الغذاء .

وتشير الإحصاءات إلى أن الرقعة الجغرافية الكلية للوطن العربي تصل الى حوالي / ١٤١٣ / مليون هكتار أي ما يعادل ١٠٪ من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية .. في حين تبلغ المساحة القابلة للزراعة حوالي / ٤٦١٣٦٤ / ألف هكتار منها / ١٩٨٢٠٦ / ألف هكتار مراعي و / ١٣٤٢٤١ / ألف هكتار غابات و / ٨٨٩١٠ / ألف هكتار بور، والباقي ومساحته / ٣٢٣٩٤ / ألف هكتار بعلية و / ٧٦١٣ / ألف هكتار مروية ...

ويقسم الوطن العربي إلى أربعة أقاليم أساسية تتفاوت مواردها الأرضية و مساحاتها و هي :

- إقليم المغرب العربي و مساحته / ٥٩٤ / مليون هكتار تمثل نسبة ٣ر٤٢٪ من جملة مساحة الوطن العربي ،منها / ٩٧ / مليون هكتار قابلة للزراعة تمثل المساحة المزروعة منها ٤٣٪ من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي العربية .
- إقليم المنطقة الوسطى : / السودان - مصر - الصومال - جيبوتي / وتبلغ مساحته / ٤١٧ / مليون هكتار . تشكل حوالي ٧ر٢٩٪ من إجمالي المساحة تمثل السودان نسبة ٨ر١٧من مجمل مساحة الدول العربية.



الموارد الطبيعية العربية كفيلة بالوفاء باحتياجات الوطن العربي من الغذاء

- إقليم شبه الجزيرة العربية : ومساحته / ٣١٦ / مليون هكتار تمثل ٥ر٢٢٪ من إجمالي المساحة العربية . وتبلغ الأراضي القابلة للزراعة فيه / ٨٤٥٥ / ألف هكتار يقع / ٥٤٪ / منها في السعودية. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة فيه فعلا حوالي / ٤٣٩٨ / ألف تمثل ٤٪ من إجمالي المساحة المزروعة في الوطن العربي .

- إقليم الشرق العربي : ومساحته / ٧٥ / مليون هكتار تمثل نسبة ٣ر٥٪ من إجمالي المساحة ، يقع ٧ر٤٣مليون هكتار منها في سورية .. أما الأراضي القابلة للزراعة فيه فمساحتها ٥ر٢٠مليون هكتار تمثل ١٠٪ من إجمالي المساحة القابلة للزراعة أما المساحة المزروعة فعلا فهي ٨ر١١مليون هكتار .

الموارد المائية:

يعتبر الوطن العربي من المناطق قليلة الموارد المائية بالرغم من تعدد مصادر المياه ، ويبلغ إجمالي هذه الموارد حالياً / ٢٥٣ / مليار / م٣ سنويا منها / ١٩٦ / مليار م٣ سطحية و٤٢ مليار م٣ جوفية ، أما الموارد المستثمرة فعلاً فهي / ١٧٣ / مليار م٣ سنويا منها / ١٤٠ / مليار م٣ / سطحية و / ٢٣ / مليار م٣ / جوفية و / ٨ / مليار م٣ من مياه الصرف و٦ر١ مليار م٣ ناتجة عن تحلية مياه البحر ، وتقدر الاحتياجات الحالية للزراعة ب / ١٧٢ / مليار م٣ سنويا في حال التخطيط لانتاج ٥٠٪ من الاحتياج للغذاء لتحقيق الاكتفاء الذاتي أما إذا أردنا تحقيق كامل خطة الاكتفاء الذاتي فإن الحاجة ترتفع إلى ٥ر٣ / مليار م٣ في السنة في عام / ٢٠٣٠ / .

جدير بالذكر أن مياه الأمطار تشكل المورد الرئيس المحدد للإنتاج في جميع الدول العربية على اعتبار أن القسم الأكبر من أراضيها يزر ع بعلا .

الموارد المناخية

يعتبر عامل الحرارة أهم العوامل المناخية التي تتحكم في توزيع مختلف مظاهر الحياة وتؤثر بصورة مباشرة على العناصر الجوية كالبخر والتكاثف وهطول الأمطار والثلج والندى والبرد والصقيع وكذلك الرياح .

ويبلغ متوسط درجات الحرارة السنوية في المناطق المعتدلة من الوطن العربي حوالي / ١٦ / درجة مئوية وفي الدافئة / ٢٠ / درجة وفي الحارة / ٤١ / درجة مئوية .

ويلعب موقع الوطن العربي وتوسطه بين ثلاث قارات دورا هاما في تميزه عن كثير من مناطق العالم ويساهم في ذلك اتساع رقعته وامتداده مما يمنحه مرونة في تنويع المناشط الزراعية وتوظيف الاستثمارات .

الانتاج الزراعي

يتصف الانتاج الزراعي في الوطن العربي بأنه غير مستقر ومتذبذب بين سنة وأخرى بسبب العوامل التي ذكرناها آنفا كاعتماد الزراعة على الأمطار ، كما يتصف التركيب المحصولي بسيادة محصول الحبوب اذ تمثل مساحتها / ٨١٪ / من المساحة المحصولية يليها البذور الزيتية وتمثل مساحتها / ٥ر٥٪ / ثم الخضار ٤ر٥٪ فالبقوليات ٨ر٣٪ ، وأكبر مساحة تزرع بالحبوب تقع في السودان حيث تصل نسبتها إلى ٢٧٪ من إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب في الوطن العربي تليها المغرب ثم العراق فالجزائر فسورية ومن ثم مصر . ويعتبر القمح أهم هذه الحاصلات لما له من أهمية غذائية بالغة بالنسبة للمواطن العربي وتشكل مساحة القمح حوالي ٣١٪ من إجمالي مساحة الحبوب أما إنتاجه فانه يوازي ٥ر٤٠٪ من إجمالي انتاج الحبوب في الوطن العربي وفق إحصاءات العام ١٩٨٦ ، وتمثل مصر المرتبة الأولى حيث تنتج ٥ر٢٤٪ من إجمالي انتاج الوطن العربي من الحبوب تليها المغرب ٧ر٢٣٪ فالسودان ٦٧ر١٢٪ ومن ثم سورية ٦٥ر٩٪ فالسعودية ٤٩ر٧ ٪ ثم الجزائر ٣ر٧٪





توزع المناطق المناخية وتنوع مناطق الاستقرار منحة الله للأمة العربية .. فلماذا لا نستثمرها ؟؟

في العام ١٩٨٨ سادت ظروف مناخية جيدة ساعدت على زيادة أساسية في المساحة المزروعة مما انعكس على انتاج الحبوب بالدرجة الأولى حيث قدرت الزيادة في المساحة بحوالي ٤ر٩٪ وفي الانتاج ٤ر٨٪ مقارنة بالعام ١٩٨٧ .

إذا نظرنا إلى الانتاج الحيواني فإننا نلاحظ تطوراً كبيراً فيه لان الثروة الحيوانية تحظى باهتمام كبير من مجمل الدول العربية وبذلك يتضح من المتوسط السنوي لعدد الأبقار بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٥ الذي وصل إلى ٨ر٣٦٪ .



الفجوة الغذائيــة في الوطن العربـي :

تعرف الفجوة الغذائية بأنها مقدار الفرق بين ما ننتجه ذاتيا وبين ما نحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها بالعجز عن تغطية الاحتياج من السلع الغذائية و الذي لايمكن تأمينه إلا بالاستيراد من الخارج .

لقد بقي الوطن العربي منطقة وفرة غذائية حتى أواخر الخمسينيات حيث كان إنتاجه من الغذاء يفيض عن حاجته الاستهلاكية ، لكن الوضع تغير مثل أوائل الستينيات حيث أصبح الوطن العربي مهددا بالعجز الغذائي و ذلك لاسباب كثيرة من أهمها :

- تخلف الزراعة العربية .
- عدم مسايرة الانتاج الزراعي لمعدلات النمو السريع في الطلب على المنتجات الغذائية الناجم أصلا عن ارتفاع معدلات النمو السكاني .
- تحسن مستوى معيشة السكان بوجه عام .

لقد أسفر الميزان السلعي للمنتجات الغذائية للدول العربية في أوائل الستينيات عن عجز في معظم السلع الرئيسية حيث ارتفعت واردات الوطن العربي من القمح على سبيل المثال من ٢ر٤ / مليون طن سنويا عام ١٩٩٤م إلى ٨ر٨ / مليون طن سنويا عام ١٩٧٥م أي بمعدل سنوي وصل إلى ١٠٪ وكذلك الأمر بالنسبة للسكر و اللحوم و الألبان التي ازدادت الفجوة فيها إلى معدل سنوي قدره ٧ر١٣٪ .

أدى الاعتماد على الواردات الغذائية وتوفر الكتلة النقدية و الموارد المالية لدى الكثير من الدول العربية في تلك الفترة إلى إهمال الزراعة و عدم الاهتمام بها و بتنميتها مما أدى إلى تدهورها بمعدلات سريعة لدرجة أنها وصلت في بعض الدول العربية إلى المرتبة الأكثر تخلفا بين الدول النامية .

بلغ العجز في القمح بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧ في الوطن العربي نسبة ٧ر١٣٪ سنويا و١٥٪ بالنسبة للسكر و حوالي ٦ر٣٤٪ بالنسبة للحوم و ٣٥٪ بالنسبة للألبان .

وإذا ترجمنا هذه النسب إلى أرقام نقدية قلنا إن الفجوة الغذائية قد تصاعدت بين عامي ١٩٧٠و١٩٨٥من / ٦٠٠ / مليون دولار أميركي إلى ٧ر٤ بليون دولار إلى ٤ر١٣بليون دولارفي عام ١٩٨٧. وتشكل الحبوب نسبة ٤١٪ من الفجوة الغذائية وان محصول القمح وحده مسؤول عن نصف نسبة هذه الفجوة باعتباره السلعة الأساس في غذاء المستهلك العربي ،يليه اللبن فمجموعة الزيوت .

النتـائـج...

وعلى الرغم من كل ما تقدم في هذه العجالة فان الدراسة المتأنية للامكانات المتاحة في الوطن العربي ، والمتابعة المتأنية لتطور الزراعة تقودنا إلى استخلاص مجموعة من النتائج ومن أهمها :

- تعتبر منطقة الوطن العربي منطقة عجز غذائي إذ لا تستطيع إنتاج ما يغطي احتياجات النمو السكاني المتسارع فيها حتى في ظل معدلات التغذية القائمة حاليا و التي تعتبر منخفضة .
- إن أهم أسباب هذا العجز تعود إلى :
- ضعف مستوى استثمار الموارد الطبيعية الزراعية .
- تخلف الانتاجية .



سورية الدولة المثال للسياسة الزراعية الناجحة

- تخلف وضعف المستوى التقني المستخدم في الزراعة .

- الاعتماد على مستلزمات ووسائل انتاج تقليدية متخلفة في معظم الدول العربية .

- عدم تأمين مستلزمات الزراعة .

- عدم تدريب و تأهيل القوى المنتجة العاملة في الزراعة .

ضعف الاستثمارات الموظفة في الزراعة، قياسا إلى الاستثمارات في المجالات الأخرى.

- عدم استثمار الموارد المائية و المناخية المتاحة بالشكل الأمثل .

- عدم استقرار الانتاج الزراعي وتذبذبه بين سنة وأخرى بسبب الاعتماد على الزراعة البعلية من جهة، واعتماد التركيب المحصولي على سيادة محاصيل الحبوب من جهة ثانية، وتذبذب أسعار هذه المحاصيل محليا من جهة ثالثة .

- عدم ترشيد الاستهلاك و الهدر الكبير الحاصل فعلى سبيل المثال زاد استهلاك الوطن العربي من الحبوب من / ٥٥ / مليون طن عام ١٩٨٤ إلى حوالي / ٦٤ / مليون طن عام ١٩٨٦يشكل القمح نسبة ٤٣٪ منها ..

المقترحات و الحلول :

أولا :قطريا:

- تحسين مستوى انتاج الأغذية وهذا يتحقق من خلال إعطاء الأفضلية المطلقة للقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بحيث يتم وضع سياسات زراعية تتضمن تحسين مستوى أسعار المنتجات الزراعية وتطوير التسويق الزراعي وتوفير كامل احتياجات و مستلزمات الزراعة بالكميات و النوعيات و المواعيد المطلوبة.

- تنظيم المنتجين الزراعيين في جمعيات تعاونية ترعى شؤونهم .

- تحسين مستوى استثمار الأراضي الزراعية و استخدام التقنيات الحديثة في الانتاج .

- زيادة توظيف الاستثمارات في القطاع الزراعي .

- تطوير مشروعات الري وتحويل الأراضي البعلية إلى مروية من خلال إقامة السدود و شبكات الري الحديثة .

- دعم الانتاج الزراعي و تحضير المنتجين وعدم تحميل القطاع الزراعي أعباء غيره من القطاعات.

- تحقيق تنسيق حقيقي وفعال بين السياسة الزراعية القطرية و الأهداف القومية .

ثانيا : قوميا:

- تحقيق مستوى عال و حقيقي من التكامل الزراعي العربي الذي يخدم الأهداف الاستراتيجية العربية القومية في مجال الغذاء .

- تحقيق الاستقلال الغذائي القومي الذي لايمكن أن يحدث في ظل السياسات القطرية وهو يتطلب الفعل القومي في مجال التنمية الزراعية .

- النهوض بالإنتاج الزراعي ، وتصعيد مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال ضمان حرية انسياب الغذاء و السلع الغذائية ومستلزمات الانتاج بين الأقطار العربية .

- تحقيق مقولة التخصص الزراعي و النسبية في الانتاج لرفع الجدارة الانتاجية للموارد الزراعية المتاحة .

- حل المشكلة التسويقية الزراعية بين الأقطار العربية .

- تصنيع مستلزمات الانتاج الزراعي قوميا ولاسيما فيما يخص الأسمدة و المبيدات والآلات .. وإقامة صناعات زراعية في مناطق الانتاج المتخصصة .

- التمويل القومي للمشروعات الزراعية القومية .

ويبقى في نظرنا أخيرا أن تحقيق الأهداف المشار إليها لتحقيق الأمن الغذائي العربي يتطلب قراراً سياسيا في مستوى القمة يقرر تطبيق سياسة زراعية عربية تخدم تحقيق الأمن الغذائي العربي وتعمل على سد الفجوة الغذائية في وقت يبحث العالم كله فيه عن الغذاء و تسعى الاحتكارات إلى السيطرة على مقدرات الشعوب من خلاله .

❖ محسن أيوب

